

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

تاريخ الاجتماع: 07 مارس 2024 (جلسة صباحية)

جدول الأعمال: الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/11) ومشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (عدد 2024/12).

■ الحاضرون: (13)

■ المعتذرون: (00)

■ الغائبون: (02)

■ الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (00)

■ ساعة افتتاح الجلسة: الساعة العاشرة وعشر دقائق صباحا.

■ ساعة اختتام الجلسة: الساعة الواحدة ظهرا.

مداولات اللجنة:

في بداية الجلسة، ذكّر السيد رئيس اللجنة بمكونات مشروع ELMED وأهدافه وكيفية تمويله. وأكد على الفارق في كلفة تمويل المشروع في وثيقة شرح أسباب مشروع القانون الأول الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب بتاريخ 30 جانفي 2024 وفي وثيقتي شرح أسباب مشروع القانونين المعروضين إضافة إلى عدم وضوح شروط التمويل، وطلب مدّ اللجنة بتفسير لدوافع ذلك بحكم أهمية هذا المشروع الاستثماري وتداعياته الإيجابية على الدولة وعلى المواطن.

وقدّمت ممثلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز تفسيراً حول دواعي تحيين كلفة المشروع، حيث أوضحت أنه تم القيام بدراسات أولية تضمنت نظام لرصد الخوارزميات البحرية والتنوع البيولوجي (système de détection algo marin et biodiversité) وأن البنك الدولي قام بالدراسات البيئية والاجتماعية اللازمة للمشروع وهي منشورة على الموقع الرسمي للشركة. وأضافت أن بقية المانحين الأوروبيين المعنيين بتمويل المشروع أنجزوا دراسات إضافية ذات طابع بيئي واجتماعي تم على أساسها تعديل كلفة المشروع من الجانب التونسي.

وذكرت أنه تم القيام بعشرات الاجتماعات مع الشريك الإيطالي في ما يتعلق بالمشروع الذي يولي أهمية كبيرة للجانبين البيئي والاجتماعي طبقاً للمعايير الإيطالية وهو ما تم التركيز عليه كذلك من قبل المانحين الأوروبيين في حين أن الإطار التشريعي التونسي لا يتضمن نصوصاً متطورة تتعلق بهذين الجانبين. وأوضحت أن البنك الدولي لم يمول الكوابل الكهربائية بل اكتفى بتمويل محطة التحويل والخط الذي يصل إلى المحطة الفرعية بالمرناقية.

وأفادت أن تقلص كلفة إنجاز قناة التبادل ومحطة التحويل من 840 مليون أورو إلى 834.1 مليون أورو راجع للتقليص في كلفة الخط تحت أرضي في حين تم في المقابل المحافظة على نفس المبلغ المرصود لتعزيز شبكة الشركة. وبيّنت بخصوص تكلفة الدعم الفني للجانب التونسي الذي تم ضبطه أولاً في حدود 14.2 مليون أورو تتعلق بانتداب مهندس استشاري قصد دعم وحدة إنجاز المشروع وتطوير مجال استغلال الطاقات المتجددة، فإن البنك الأوروبي للاستثمار عرض على الشركة أن تحصل على هبة لتغطية هذه التكلفة بقيمة 12 مليون أورو وخيّرت الشركة تبعاً لذلك التمتع بهذه الهبة بما يمكّن من إدماج الكلفة المقدّرة بـ 14.2 مليون أورو ضمن التكلفة الجمالية للمشروع.

وأضافت أن البنك الدولي اشترط في المقابل أن تشمل هذه التكلفة المحطة والكوابل بالنسبة لقرمبالية والمرناقية. مع العلم وأن البنك الأوروبي للاستثمار اشترط كذلك أن تتولى الشركة القيام بطلب عروض دولي بخصوص المهندس الاستشاري واتباع الإجراءات المعمول بها من قبل البنك في الغرض. وأضافت أن هذا البنك سيتولى تمويل دعم فني إضافي بهبة في حدود 2.93 مليون أورو.

وفي ما يتعلق بتكلفة الدراسات المبدئية للمشروع والتي تم تحيينها في حدود 17 مليون أورو، فقد أوضحت أنها تنقسم بين 9 مليون أورو للجانب الإيطالي و8 مليون أورو للجانب التونسي. مع العلم وأن التكلفة الأولية لم تتضمن تخصيص مبلغ لهذه الدراسات عند تحيين ذلك بعد التنسيق مع كل المانحين.

وبالنسبة لدعم الجانب الفني التونسي، فسيتم تمويله من قبل البنك الدولي بـ 8.98 مليون أورو والصندوق الأخضر بـ 3.68 مليون أورو ليبلغ المجموع 12.66 مليون أورو. وبخصوص الأشغال في مجال التحويل الكهربائي، فقد بينت أن كلفتها المقدرة بـ 25 مليون أورو تهتم الجانب الإيطالي ولم يتم احتسابها في الكلفة الجمالية للمشروع. وأفادت أن تكلفة الكوابل تبلغ 422 مليون أورو مقسمة بالتساوي بين الجانب الإيطالي والجانب التونسي والتي سيتم تمويلها عن طريق هبة وقروض بقيمة 35 مليون أورو من بنك التنمية الألماني و45 مليون أورو من البنك الأوروبي للاستثمار و45 مليون أورو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وأوضحت أن كلفة محطات التحويل تبلغ 412 مليون أورو مقسمة بين 193 مليون أورو يتحملها الجانب الإيطالي و219 مليون أورو يتحملها الجانب التونسي والتي سيتم تمويلها من خلال هبة بـ 73.2 مليون أورو و145.8 مليون أورو من البنك الدولي.

وبالنسبة للتعويضات وأشغال الشبكة فإنها ضببطت في حدود 25 مليون أورو (19 مليون أورو للجانب الإيطالي و6 مليون أورو للجانب التونسي).

وبخصوص تعزيز الشبكة بالنسبة للخط (ملاعي - قرمبالية ، قرمبالية - المرناقية) ومحطة التحويل فإن كلفته قدرت بـ 110 مليون أورو وسيتم تمويله بـ 18.4 مليون أورو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير و91.6 مليون أورو من البنك الدولي. وأفادت ممثلة الشركة أن الكلفة الجمالية للمشروع بعد تحيينه تبلغ 1014.31 مليون أورو مقسمة بين 432 مليون أورو للجانب الإيطالي و582.31 مليون أورو للجانب التونسي مقسمة بين 19.5 مليون أورو تمويل ذاتي و153.8 مليون

أورو في شكل هبة من الاتحاد الأوروبي و22.08 مليون أورو من الصندوق الأخضر (18.4 مليون أورو في شكل قرض و3.68 مليون أورو في شكل هبة) و247 مليون أورو من البنك الدولي في شكل قرض.

كما أوضحت أن الجانب التقني والمواصفات الفنية للمشروع جاهزة في حين أن الدراسات البيئية المتعلقة بالكوابل تحت أرضية التي يقوم بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لم تستكمل بعد. وأضافت أن طول الكوابل ومسارها لم يتغير ولكن يمكن أن تطرأ تغييرات بسيطة بعد استكمال الدراسة. مع العلم وأنه تم الاتفاق منذ البداية مع الاتحاد الأوروبي على أن يتم إصدار طلب العروض في بداية جانفي لكن سيتم القيام بطلب عروض بالوضع الحالية كي لا يتواصل التأخير. من جهته، بين ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الارتفاع في الكلفة الجمالية للمشروع من 964.2 إلى 1014.3 مليون أورو مرده أن المعطيات الأولى المتعلقة بالكلفة الأولية قبل استكمال الدراسات تم تقديمها بتاريخ 22 جوان 2023 ثم تم استكمال خطة التمويل وتحسين التقديرات المتعلقة بكلفة المشروع. وأضاف أن هناك عدد كبير من المانحين المتدخلين في هذا المشروع ولهم الحق في التثبت والتدقيق في كل الجوانب والأرقام، مؤكداً أنه لن يتم تحسين هذه الأرقام مجدداً.

ثم أوضحت ممثلة الوزارة أن مشروع ELMED هو مشروع قديم ضم في البداية محطتين وكوابل ربط وتم بعد ذلك إضافة النظام الإيكولوجي للطاقت المتجددة. ثم بينت أن الفارق في تقدير كلفة المشروع ناتج عن الفارق الزمني المتعلق بمناقشة اتفاقيات التمويل مع المانحين الدوليين، حيث تم القيام بالدراسات الأولية في سنة 2022 والنقاشات مع الصندوق الأخضر للمناخ في أفريل 2023 وتم إمضاء الاتفاق الفعلي في ديسمبر 2023.

وبيّنت أن البنك الدولي يمول فقط قسط من كلفة المشروع الجمالية وهي محطة تحويل الكهرباء وتعزيز الشبكة في تونس وسيتكفل المانحين الأوروبيين بتمويل القناة وكذلك تعزيز الشبكة، وعليه فإن ضبط الكلفة الجمالية للمشروع بكل مكوناته لم تكن ممكنة إلا بعد استكمال المفاوضات مع كل المانحين. مع العلم وأن الاتحاد الأوروبي اشترط استكمال خطة التمويل قبل أفريل 2024 من أجل الانتفاع بالهبة.

وخلال النقاش، بين أعضاء اللجنة أنه كان ينبغي عرض مشروع القانون بعد استكمال الدراسات والقيام بتحسين المعطيات والأرقام المتعلقة بالتكلفة وبعناصر المشروع الاستثماري،

وطلبوا تقديم توضيحات حول مكونات المشروع التي كانت سببا في اختلاف الكلفة بين الجانبين التونسي والإيطالي. واعتبروا أنه من غير المعقول أن تصادق الجلسة العامة للمجلس على مشروع قانون يتعلق بضمان الدولة لقرض يهيم مشروع استثماري بكلفة معينة ثم يتم إحالة مشاريع قوانين تهم نفس المشروع الاستثماري ولكن بتكلفة مغايرة.

من جهة أخرى، استفسر النواب عن المعطى المتعلق بالتكفل بتسديد المبلغ المستحق من الدولة بعنوان الهبة القابلة للاسترجاع التي تبلغ 7 مليون دولار والتي تم توفيرها من قبل البنك الدولي لإنجاز الدراسات المتعلقة بهذا المشروع خلال سنة 2018 مع العلم وأن هذا المبلغ يناهز 75 % من المبلغ المسحوب والتي تعهدت الدولة بإرجاعها. واستفسروا من جهة أخرى عن الأجل الأقصى للمصادقة على اتفاقيتي الضمان قبل الدخول حيز التنفيذ وإن كان هناك أجل أقصى للانتفاع بالهبة.

وتساءلوا عن الأهداف المشتركة لهذا المشروع ومدى استفادة تونس منه ومردوديته وهل سيخول لها تصدير الكهرباء أو تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط. وأشاروا أن بلادنا تعتبر الطرف الأقوى بحكم موقعها الجغرافي المتميز واستقرارها وتوفر المناخ الملائم لتطوير الطاقات النظيفة ويجب أن تستغل ذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من المشروع لا سيما في ما يتعلق بالطاقة التشغيلية للمشروع.

كما استوضح النواب عن وجود مشاريع وطنية لإنشاء محطات فوطوضوية لتوليد الكهرباء ومشاريع أخرى مرتبطة بهذا المشروع. كما استفسروا عن آفاق هذا المشروع والمخطط الاستراتيجي لبلادنا في مجال الانتقال الطاقى في علاقة ببلدان الجوار من جهة وبالاتحاد الأوروبي من جهة أخرى وهو ما يطرح التساؤل حول تموقع تونس وسياستها الطاقية على مدى 50 سنة أو أكثر.

واستفسروا عن خطة تمويل المشروع بصفة مدققة وعن المعطيات المتعلقة بالعقد الذي يربط الطرفين التونسي والإيطالي والشروط المالية للقروض موضوع ضمان الدولة وعن تأثير طول فترة السداد بحقوق ومستقبل الأجيال القادمة.

وعبر النواب عن خشيتهم من تعطل إنجاز هذا المشروع مستقبلا بحكم عدم توفر الإمكانيات اللازمة لذلك وهو إشكال تتعرض له عديد المشاريع في الجهات الداخلية التي يتم برمجتها ولا يتم تجسيمها بحكم غياب الاعتمادات.

وجدّوا دعوتهم إلى ضرورة إعطاء الفرصة للشركات الوطنية لإنجاز مثل هذه المشاريع إضافة إلى تأهيل القطاع العمومي في المجال قصد خلق الثروة. وطلبوا مدّ اللجنة ببعض التجارب المقارنة بخصوص كيفية إنجاز مثل هذه المشاريع والإيجابيات والسلبيات التي تم استخلاصها.

وفي ردودها بخصوص اختلاف التكلفة بين الجانبين، أوضحت ممثلة الشركة أن شبكة الكهرباء في إيطاليا جاهزة في حين أن شبكة الشركة التونسية للكهرباء والغاز تتطلب مزيدا من التأهيل وخاصة محطة "الملاعي" ومحطة "قرمبالية" إضافة إلى أن قناة التبادل البحرية تتكون من جزء كبير تيار مستمرل وجهد عالي 500 كيلو فولت والجزء الثاني 400 كيلو فولت بالنسبة لتونس و250 كيلو فولت بالنسبة للجانب الإيطالي. وأضافت أن الجهة الأكثر عمقا هي من جهة تونس إضافة إلى إمكانية وجود حواجز في الخط تحت أرضي.

وأفادت أن الدراسات التي تم القيام بها من قبل مختصين ممولين من البنك الدولي أثبتت أن توزيع الكهرباء بطريقة أسهل يتطلب إضافة محطة قرمبالية (400 كيلو فولت) وهو ما لم يتم برمجته ضمن الدراسات الأولية مع العلم وأنه لا توجد محطات كهربائية في الوطن القبلي باستثناء محطتي قرمبالية ومنزل تميم، إضافة إلى أن الخط الكهربائي كان في السابق في اتجاه واحد ثم تم العمل على أن يكون الخط مزدوج في الاتجاهين. وأضافت أن الدراسات المتعلقة بالشبكات تعتبر دراسات ديناميكية وهي دراسات متوفرة ويمكن الاطلاع عليها.

وبيّنت أن هذا المشروع الاستثماري سيعزز شبكة الكهرباء في عديد المناطق (قرمبالية المرناقية كندار السخيرة تطاوين) ويمكن التفكير مستقبلا في ربط كهربائي مع ليبيا بـ 400 كيلو فولت.

وتعرّضت لمخطط تمويل المشروع حيث أفادوا أن مجموع التمويل المحمول على الشركة التونسية للكهرباء والغاز يبلغ 582.31 مليون أورو مقسمة بين مبلغ 390.4 مليون أورو ومجموع هبات بـ 178.41 مليون أورو ومبلغ التمويل الذاتي للشركة بـ 13.5 مليون أورو.

وبيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط، أن مشروع المخطط 2023-2025 الذي ينبنى على ركائزهم جملة من الاستراتيجيات من ضمنها استراتيجية الانتقال الطاقوي واستراتيجية الانتقال الإيكولوجي واستراتيجية الانتقال الرقمي واستراتيجية وطنية للصناعة والتجديد 2035.

وأفاد أن العجز الطاقوي تضاعف حوالي 10 مرات خلال الثمان سنوات الأخيرة ليرتفع من 0.6 طن مقابل نفط إلى 5.5 طن مقابل نفط موفى 2022 وبالتالي ضرورة تأمين ما لا يقل عن نصف

الحاجيات من الكهرباء. ويّين أن هذا العجز ناتج عن الزيادة في الاستهلاك وانخفاض قيمة العملة إلخ. وأضاف أن تونس تبنت خلال سنة 2013 استراتيجية الانتقال الطاقى التي ترمي إلى تقليص العجز الطاقى وتحسين الاستقلالية الطاقية من خلال جملة من التدابير تمثلت خاصة في ما يلي:

- إصدار القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة الذي أرسى نظامين للطاقات المتجددة وهما نظام اللزمة ونظام التراخيص.
- الوصول إلى 35% من المزيج الطاقى إلى غاية 2030.

- تقليص الانبعاثات الغازية والتقليص في استهلاك الطاقة بنسبة 30%.

- إدخال الهيدروجين الأخضر في إطار تنوع مصادر الطاقات البديلة.

ويّين أن تونس أعلنت، في إطار مشروع الربط الكهربائى، عن طلب عروض دولى منذ سنة 2017 بخصوص إنتاج 500 ميقات من الطاقة الشمسية بنظام اللزمت مقسمة بين 50 بتوزر و50 بسيدي بوزيد و100 بالقيروان و100 بقفصة وأخيرا 200 بتطاوين (والذى يعتبر منطلق لمشروع الربط الكهربائى بين تونس وإيطاليا).

وأكد أن الدراسات أثبتت أن لهذا المشروع الاستثمارى عديد الفوائد على تونس التى تتعامل مع شريكها بمنطق رابح-رابح، مشيرا إلى من بين أهم أهداف المشروع تخفيض الاستثمار فى وسائل الإنتاج وتعزيز قدرة الشبكة الوطنية للتعامل مع حالات الطوارئ وذروة الاستهلاك، إضافة إلى تنوع مصادر الطاقة وتحقيق نسبة هامة تقدر 35% من المزيج الطاقى من بينها نسبة هامة من مشروع ELMED، علاوة على أن المشروع سيمكّن كذلك من توفير العملة الصعبة من خلال التصدير وتوفير حوالى 70 ألف موطن شغل. وفى نفس السياق، وأضاف ممثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز أنه يجب تركيز محطة إنتاج للغاز قصد توفير النسبة المتبقية من الطاقة والمقدرة بـ65% من خلال مصادر الطاقة الكلاسيكية الأحفورية.

وفى ردودها عن الاستفسار المتعلق بالهبة القابلة للاسترجاع، بيّنت ممثلة الوزارة أن هناك هبة من البنك الدولى بـ17 مليون أورو بما يعادل 18 مليون دولار متكونة من 6 مليون دولار هبة غير قابلة للاسترجاع وهبة بـ12 مليون دولار قابلة للاسترجاع بشرط أن يتم استرجاع نسبة 75% من المبلغ المسحوب (وهو 7 مليون دولار) والذى يبلغ 5.2 مليون دولار. وأفادت أنه أمام الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة، فقد اقترحت وزارة المالية أن يتم إرجاع هذا المبلغ من خلال القرض.

وبخصوص نسب الفائدة، فقد أوضحت أنه خلافاً لنسبة الفائدة المتغيرة المرتبطة بالقرض الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بـ 247 مليون أورو، فإن نسبة الفائدة السنوية المتعلقة بالقرض الممنوح من الصندوق الأخضر للمناخ تبلغ 0.25 % طوال فترة السداد وهي نسبة فائدة ضعيفة بالنظر لأسعار الفائدة في السوق.

وبالنسبة لدخول القرض حيز النفاذ، فقد أوضحت أن العقد ينص على أجل 180 يوماً بداية من تاريخ الإمضاء أي في شهر جوان 2024 مع العلم وأنه يمكن طلب التمديد بشهرين للدخول حيز النفاذ، ويعتبر التمويل لاغياً بعد هذا الأجل. وأشارت أنه سيتم مدّ اللجنة بجداول مفصلة حول خطة تمويل المشروع ومردوديته المالية.

وفي ما يتعلق بتشريك المؤسسات الوطنية في المشروع، فقد أوضحت ممثلة الشركة أنه تم إصدار طلب عروض للمشاركة في مختلف مكونات المشروع وقد تلقت عروض لشركتين في مجال تصنيع الكابل تحت أرضي وشركتين في مجال محطات التحويل، مع العلم وأنه سيتم اعتماد نظام مكافأة الشركات التي ستلجأ للمناولة المحلية واختيار المستثمر على أساس أفضل العروض، كما سيتم اللجوء إلى الكفاءات واليد العاملة التونسية في مجال الهندسة المدنية.

وبعد سلسلة هذه الاجتماعات والاستماع، قررت اللجنة تنظيم يوم دراسي برلماني حول المشروع الاستثماري ELMED يتم فيه إطلاع النواب حول دواعي ارتفاع كلفته الاجمالية التي قدّرت في الأوّل بـ 964,2 مليون أورو تتحملها بالتساوي تونس وإيطاليا والتي تم تحيينها في مشروع هذين القانونين لتبلغ 1014,3 مليون أورو، إضافة إلى تفسير أهداف هذا المشروع وإيجابياته ومردوديته وتداعياته على الاقتصاد الوطني في إطار احترام السيادة الوطنية.

مقرر اللجنة

عصام البحري الجابري

رئيس اللجنة

عصام شوشان